دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي

د/ عثماني أحسين
أ/ين مخلوف أميرة
جامعة أم البواقي

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية الى توضيح علاقة إدارة المخاطر بالحوكمة المؤسسية في البنوك ودورها في التنبؤ بالأزمات المالية، والمقومات اللازمة لتفعيل وظيفة إدارة المخاطر لتعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي. وتبين الدراسة أن البنوك تختلف عن باقي المؤسسات نظرا لكون انهيارها يؤدي إلى إضعاف النظام المالي ذاته، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد، وقد أصبح تطبيق وتطوير أنظمة مبادئ الحوكمة في البنوك أمرا ملحا للإجراءات الرقابية، ومحاولة السيطرة على المخاطر كآلية وأحد الوسائل الحديثة الهامة التي تسعى إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والنظام المصرفي بشكل خاص، وتفادي الأزمات المالية وضمان المعاملة المتوازنة لجميع الأطراف.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، المخاطر المصرفية، الأزمات المالية المصرفية، الاستقرار المالي.

Abstract :

The aim of this paper is to clarify the relationship between risk management and corporate governance in banks and its role in predicting financial crises as well as to provide the necessary regulations in order to activate the function of risk management to enhance the safety and stability of the banking system.

The study shows that banks are different from other institutions because of their impairment which lead to weakening the financial system itself. This fact reflects economy negatively. The application and development of the systems of governance's principles in banks became an urgent and imperative matter for supervision procedures and trying to control the risks as a mechanism. It is also considered as an important and modern means that seeks to maintain and ensure stability for the financial system as a whole and for the banking system in particular and has a great role in avoiding financial crises and ensuring balanced treatment for all parties.

Keywords: banking governance- banking risks- financial banking crises- financial stability.

المقدمة:

لقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة كأحد الوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والاقتصادية التي شهدتها دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية خلال سنة 2002، وما يشهده العالم حاليا من تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي انطلقت شرارتها الأولى من الولايات المتحدة الأمريكية، وطالت تداعياتها معظم دول العالم الناتجة عن غياب روح المساءلة والشفافية وعدم وجود نظام لإدارة المخاطر يتميز بالفعالية.

باعتبار أن مفهوم إدارة المخاطر والتحكم فيها للحد من آثارها السلبية كأحد أهم ركائز الحوكمة المصرفية، يتنامى بشكل واسع خاصة بعد الأزمات المالية والمصرفية، والتي تهدف في الحقيقة إلى حماية حقوق المودعين بالإضافة إلى المحافظة على استقرار النظام المصرفي وعلى درجة التنافسية، والإدارة السليمة للمخاطر تستلزم تحديد الجهات التي يمكن أن تتولى هذه المهمة وواجبات كل جهة وأساليب التنسيق فيما بينها، وحتى تحقق البنوك أهدافها وإستراتيجيتها يتطلب هذا الزيادة في الوعي بالمخاطر المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف وبتبني الآليات الرقابية الفعالة بتحديد الوضع الذي تتجاوز فيه حدود المخاطر وتحسين فاعلية إدارة المخاطر فيها.

- **إشكالية البحث Problem of Research**: إن مزايا الحوكمة المؤسسية تجعل منها ضرورة لا خيارا بالرغم من أنها لا تكتسب الصبغة الإلزامية، خاصة في حالة عدم الاستقرار التي تعرفها الساحة المالية الدولية مؤخرا وهو ما يجر إلى طرح الاشكالية التالية:

كيف يؤدي الالتزام بالحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مبررات التزام المصارف بحوكمة المؤسسات؟
- ماهي المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي؟

- ما علاقة الأزمات المالية بالحوكمة المصرفية؟
- ما هو أثر الالتزام بالحوكمة المصرفية في تعزيز أمان واستقرار النظام المصرفي؟
- فيما تتمثل مهام الأطراف الأساسية في ادارة المخاطر المصرفية في اطار الحوكمة؟
- **أهمية البحث Importance of research:** يكتسي موضوع الحوكمة في البنوك أهمية كبيرة خاصة في أعقاب الانهيارات التي عانى ويعاني منها القطاع المالي والمصرفي العالمي ودور مبادئ الحوكمة في تجنب المخاطر مما يشكل دافعا قويا للبنوك بتبني تلك الركائز، وأهمية ذلك في التنبؤ بالأزمات المصرفية وتفاديها.
- **أهداف البحث Objectives of Research:** تهدف هذه الدراسة إلى توضيح علاقة الحوكمة المصرفية بالحد من المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي، ودورها في التنبؤ بالأزمات المالية والمقومات اللازمة لتفعيل مبادئ الحوكمة لتعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي.
- **منهج البحث Method of Research:** لدراسة هذا الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه، وتحليل أبعاده والإجابة على مشكلة الدراسة، تم اللجوء إلى استخدام مناهج مختلفة، حيث تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أداة التوصيف والتحليل من أجل تحديد أهم التعاريف التي يقتضيها البحث، ومن جهة أخرى لتحديد العلاقة بين الالتزام بالحوكمة المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي، والتي تم إعدادها بالاعتماد على مصادر ومراجع تنوعت بين الكتب، الدوريات، التظاهرات العلمية والدراسات السابقة حول الموضوع، كما تم الاعتماد على شبكة الانترنت.
- **هيكل البحث Structural of Research:** لدراسة وعرض هذا الموضوع سيتم التطرق للمحاور الأساسية التالية:

أولا: الأزمات المصرفية والحاجة إلى الالتزام بمبادئ الحوكمة

ثانيا: الدور الأساسي للقطاع المصرفي في تعزيز الاستقرار المالي

ثالثا: المقومات اللازمة للتنبؤ بالأزمات المصرفية في ظل حوكمة البنوك

أولا: الأزمات المصرفية والحاجة إلى الالتزام بمبادئ الحوكمة

1. التأصيل النظري للحوكمة المصرفية

1.1. مفهوم الحوكمة المصرفية

لقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المفهوم نذكر منها:

- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية: " تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا والتي من شأنها أن تؤثر في وضع أهداف البنك مع كيفية إدارة العمليات المصرفية بطريقة آمنة وسليمة وفقا للقوانين السارية وبما يحمي مصالح المودعين وأصحاب المصالح". (هالة السعيد، 2007، ص9)
- وتعرف على أنها " مجموعة من الأساليب والإجراءات الخاصة التي تبين كيفية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات البنك وشؤونه " من خلال: (محمد مصطفى سليمان ،2006، ص244)

❖ تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك؛

❖ متابعة سير العمليات اليومية للبنك؛

❖ القيام بمسؤولياتهم اتجاه أصحاب المصالح على أكمل وجه؛

❖ التأكد من صيرورة أنشطة البنك تبعا لما جاء في اللوائح والقوانين وبما يحمي مصالح المودعين.

بالنتيجة يقصد بحوكمة البنوك وضع السياسات والإستراتيجيات، تحديد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات السليمة التي تضمن حسن التنفيذ وانتظام العمل على مختلف المستويات الإدارية، بهدف حماية حقوق المودعين وأصحاب المصالح مع الأخذ في الاعتبار مصالح المالكين الأساسيين.

1.2. مبادئ الحوكمة المصرفية

إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد في دعم وسلامة الجهاز المصرفي، وفي هذا الإطار وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية معايير تنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية حيث أصدرت تقريرا عن تعزيز الحوكمة المؤسسية في البنوك عام 1999، ثم نسخة معدلة عام 2005، وفي سنة 2006 وضعت 8 مبادئ أساسية للحوكمة في المصارف، وفي سنة 2010 تم إصدار نسخة محدثة تتضمن 14 مبدأ للحوكمة المصرفية بعنوان

Principles for enhancing corporate governance، حيث كشفت الأزمة المالية التي بدأت في منتصف عام 2007 عن العديد من الهفوات في مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الصادرة عام 2006، على سبيل المثال عدم كفاية رقابة مجلس الإدارة على الإدارة العليا، الاهتمام الكافي بوظيفة إدارة المخاطر والهياكل التنظيمية المصرفية المعقدة دون مبرر، وأهم ما يميز هذه المبادئ ويجعلها ذات خصوصية تختلف عن القواعد القانونية أنها معايير تنظيم للسلوك الجيد في إدارة المصارف وفق المعايير والأساليب العلمية التي تحقق توازن بين مصالح مختلف الأطراف وليست نصوص قانونية آمرة، وتندرج هذه المبادئ ضمن 6 أقسام.

(Basel Committee on Banking Supervision, 2010, p7 .)

الشكل رقم (01)

مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل سنة 2010

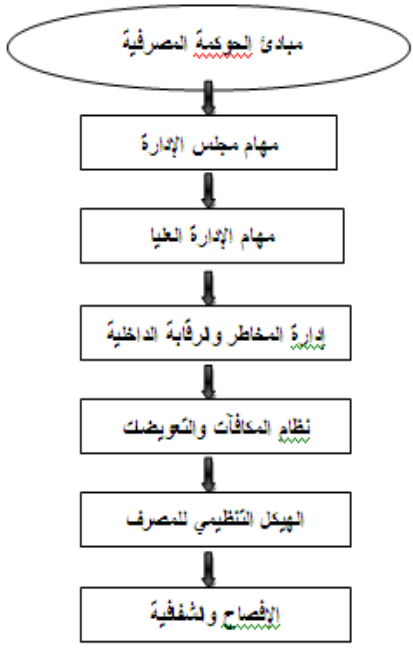

SOURCE: Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for enhancing corporate governance**, Bank for International Settlements, october 2010,available on www.bis.org.

1.3. أهمية الحوكمة المؤسسية في البنوك

يعتبر الجهاز المصرفي أحد أعمدة التمويل في أي اقتصاد وترجع أهمية الحوكمة في البنوك لأهمية البنوك في حد ذاتها، وذلك لجملة الخصائص التي تتميز بها البنوك عموما، والتي يمكن ايجازها بما يلي: (حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسن راضي، 2011، ص ص 46-48)

- البنوك بوجه عام أكثر عرضة من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلى الصدمات المالية بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية؛
- تلعب البنوك دورا هاما في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة وظيفة منح القروض والتسهيلات الائتمانية وتقديم الخدمات المالية الأساسية لعدد كبير من الزبائن، وفشل هذه الوظيفة يعني آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد وعلى المتعاملين مع البنك، وعلى بقية البنوك الأخرى (المخاطر النظامية)، فممارسة هذه الوظيفة يتطلب توافر آليات الحوكمة القادرة على تأمين سبل الاستقرار المالي لإدارة البنك، وتوفير شبكة الأمان المالية وخطط وسياسات وبرامج لتأمين الودائع؛
- تقوم البنوك بدور رقابي مهم على المؤسسات المقترضة لحماية قروضها من مخاطر الائتمان ومخاطر الإعسار المالي، إن مثل هذا الدور لا يمكن أن يؤديه البنك بصورة مناسبة ما لم يتمتع بآليات حوكمة جيدة تمكن إدارتها من تتبع ومراقبة المخاطر في تلك المؤسسات وتقييم أدائها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحتل حوكمة البنوك دورا مركزيا مهما في الترويج لثقافة الحوكمة المؤسسية، فإذا قام المسؤولون عن البنك بممارسة آليات الحوكمة السليمة فسيكون هناك احتمال أكبر لتخصيص رأس المال بطريقة أكثر كفاءة وتطبيق حوكمة مؤسسية فعالة على المؤسسات التي يمولونها؛
- عند تبني البنوك لمبادئ الحوكمة، يساعدها ذلك في تحسين إدارتها وتفادي التعرض للتعثر والإفلاس وكذا يضمن لها تطوير الأداء ويزيد في قدرتها على اتخاذ قراراتها وفق قواعد وأسس سليمة، وكذا يساعدها على تجنب تعرضها لأزمات مصرفية بتبنيها لمعايير الإفصاح والشفافية في تعاملها مع المستثمرين والمقرضين. (محمد زيدان، 2009، ص20)

الشكل رقم (02)

أهمية الحوكمة المصرفي

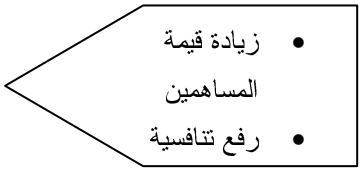

- ✓ الكفاءة المالية والتشغيلية
- ✓ تحسين دخول رأس المال الخارجي
- ✓ تحسين أداء البنك وتخفيض تكلفة رأس المال
- ✓ تحسين سمعة البنك

Source: Sebastian Molineus, **international and MENA wide trends and developments in bank and corporate governance**, the institute of banking-IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007,p : 06.

1.4. مبررات تطبيق الحوكمة في المصارف

1.4.1. المصارف أكثر عرضة للمخاطر: إن البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي تقبل الودائع تكون أكثر عرضة للمخاطر وذلك لأن:

- تتميز التزامات البنك بالمخاطر، فضعف الرقابة الداخلية والشفافية قد يتسبب في حدوث أزمات؛
- انهيار أي بنك يؤدي إلى تدمير أصول المودعين كما أن عملية الانقاذ التي تقوم بها السلطات المالية في الدولة قد تكون باهضة التكلفة؛
- انهيار بنك واحد يؤدي إلى الاخلال بالنظام المصرفي بأسره.

1.4.2. المصارف أكثر عرضة لمشاكل عدم تماثل المعلومات Asymetric Information: يعتبر مشكل عدم تماثل المعلومات من أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والمساهمة في حدوث الأزمات المالية، وهو يعبر عن عدم المساواة في كمية ونوعية المعلومات المتحصل عليها بين الأطراف المتعاقدة، أي أنه يمكن لأحد الأطراف أن يكتسب معلومات ليست في حوزة الطرف الآخر، والتي يمكن أن يستغلها لتحقيق مصالحه الذاتية، وتعتبر البنوك أكثر عرضة لهذا الخطر حيث أن الأطراف الداخلية (ملاك، إداريين) يكونون أكثر علما من الغير (الأطراف الخارجية)، ويترتب على ذلك اتخاذ قرارات خاطئة وكذا تزايد المخاطر المعنوية:

- **اتخاذ قرارات خاطئة:** عندما يكون لأحد الاطراف معلومات أكثر من آخرين، يترتب عن ذلك أن الطرف الاخر لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل صحيح وبالتالي ينتج عنه

اتخاذ قرارات خاطئة.

- **تزايد المخاطر المعنوية:** عند منح قرض فالبنك لا يعلم مسبقا إن كان المقترض لديه النية في تسديد الدين أو تعرضه لمشاكل تحول دون قيامه بالتسديد كإقالته من العمل مما يترتب عليه تزايد المخاطر المعنوية (J-M. ROUSSEAU, T.BLAYAC,) (N.OULMANE,2001, p:95

1.4.3. صغر رأس مال المصرف: يلعب رأس مال البنك دورا حيويا ومهما في تحقيق الأمان للمودعين وطالما أن رأس مال البنك يتسم بصغر حجمه إذ لا تزيد نسبته إلى اجمالي الخصوم عن 10 %، وهذا مؤشر على صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين والتي تشكل أموالهم نسبة كبيرة من مصادر أموال البنك، وعليه فإن على إدارة البنك أن تضع نصب أعينها تحقيق الأهداف الثلاث (أمان ،سيولة، ربحية) فالتعارض بين هذه الأهداف يؤدي إلى التعارض بين:

- الملاك الذين يأملون بتحقيق أكبر عائد ممكن والذي سيؤثر بالضرورة على مستوى سيولة البنك ودرجة الأمان.
- أما المودعين فيأملون بأن يحتفظ البنك بأكبر قدر من السيولة وتوجيه موارده إلى استثمارات تتسم بحد أدنى من المخاطرة وهذا بالضرورة سيؤثر على ربحية البنك.

هذا التعارض يستلزم وجود ادارة كفؤة تحقق التوافق والانسجام بين الأهداف الثلاثة، ولا شك أن فشل البنك لا يؤثر فقط على أصحاب المصالح الخاصة والمالكين وإنما يؤدي أيضا إلى تأثير منتظم على استقرار المصارف الأخرى، وهو ما يتطلب وجود نظم محاسبية ورقابية سليمة للمحافظة على استمرار هذه الثقة. (صادق راشد الشمري، 2009، ص182)

1.4.4. تخضع البنوك لقدر كبير من التنظيمات واللوائح: إن ما يميز البنوك هو خضوعها لقدر كبير من التنظيمات واللوائح بسبب تعقد العمليات التي تقوم بها، وكذا تعاملها بأموال الغير مما يستلزم وجود قوانين تحمي أموال المودعين، وضمان الاستخدام الأمثل لموارد البنك باعتبارها الممول الأول للتنمية خاصة في الدول النامية.

1.4.5. المنافسة بين البنوك: المنافسة الكبيرة بين البنوك خلقت نوع من الثقافة والوعي المصرفي لدى الجمهور والشركات بحيث اصبح معيار الجودة هو أساس العلاقة، مما حفز البنوك على انتهاج الحوكمة التي تعتبر من المعايير

الجوهرية للجودة، كما أنه وفي ظل قطاع مالي يتسم بالحيوية والتجدد الدائمين، على البنوك التي ترغب في المحافظة على قدرتها التنافسية مواصلة الابتكار وتطبيق أفضل ممارسات العمل المصرفي ومنه آليات ومبادئ حوكمة المؤسسات التي تمكنها من تلبية الاحتياجات المتجددة واغتنام الفرص التي تلوح في الأفق.(علاء فرحان طالب، ايمان شيحان مشهدان، 2011، ص 48)

1.4.6. دور البنوك في تحفيز تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاخرى: نظرا للدور الكبير الذي يلعبه القطاع المصرفي لتعامله في النقود اقراضا واقتراضا وتوفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمؤسسات، فسلامة القطاع المصرفي يعتبر أمرا أساسيا لسلامة الاقتصاد ككل، بحيث يعتبر أحد أهم الأطراف التي تساهم في بناء إطار مؤسسي لحوكمة المؤسسات من خلال محورين:

- تحفيز المؤسسات على تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال اعتبار الالتزام بالحوكمة عاملا مهما في منح وتسهيل الحصول على الائتمان؛
- تسهيل الحصول على الائتمان بأسعار فائدة منخفضة بالنسبة للعملاء الذين يلتزمون بالممارسات السليمة للحوكمة.

وهو ما سينعكس ايجابا على المؤسسات من خلال سهولة الحصول على التمويل وبتكلفة مناسبة، وعلى الرغم من اهتمام البنوك بالحوكمة عند قرار منح الائتمان إلا أن هذا الاهتمام لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب كون افتقار بعض البنوك ذاتها إلى التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المؤسسية، وضعف ثقافة مسؤولي ومدراء الائتمان في إدخال وتعزيز ثقافة الحوكمة، وهو ما يستلزم تدخل الجهات الإشرافية في نشر وفرض تطبيق الحوكمة المؤسسية مما يعود بالفائدة على البنوك ذاتها من خلال تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها وضمان عدم حدوث متغيرات مفاجئة هذا من جهة، وتدعيم وتعزيز هذا المفهوم لدى المؤسسات من جهة أخرى. (محمد مصطفى سليمان، 2006، ص ص 296-297)

2. مستجدات الأزمات المصرفية وغياب الحوكمة

واجهت العديد من الدول في العقود الأخيرة سلسلة من الأزمات الاقتصادية، وكان أشدها تأثيرا الأزمة المصرفية التي ضربت شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1997-1999، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية لعدد من أقطاب

الشركات الأمريكية خلال سنة 2002، وما يشهده العالم حاليا من تداعيات الأزمة المالية العالمية طالت معظم دول العالم، وبما أن الأسواق المالية والمصرفية مترابطة بخاصة في ظل العولمة، فإن هذه الأزمات سرعان ما ينتقل تأثيرها من منطقة اقتصادية إلى أخرى بسرعة كبيرة، وقد أرجع المختصون سبب الأزمات المصرفية إلى تضافر العديد من العوامل تتمثل في ضعف الانضباط الائتماني والتراخي في شروط منح الائتمان والإفراط في إصدار المنتجات المبتكرة والمهيكلة ذات المخاطر العالية، وزيادات معدلات الرفع المالي، مع ضعف الدور الإشرافي للأجهزة التنظيمية والرقابية، وضعف في إدارة المخاطر ومعايير الحوكمة لدى المؤسسات المالية .(صباح خالد الحمد الصباح، 2010)

تعرف الأزمات المصرفية بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، حيث تفوق التزامات البنك القيمة الحالية لأصوله ويكاد يكون البنك في حالة إفلاس فعلي ولا يقتصر الأمر على هذه الظاهرة بل هناك مظاهر أخرى أو أعراض أخرى بعضها يرجع لعوامل خارجية والبعض الآخر لعوامل داخلية، وتشير معظم الدراسات إلى وجود مزيج من هذه العوامل مثل تدهور معدلات التبادل الدولي، الارتفاع الحاد في أسعار فائدة الدولار الأمريكي، تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، تزايد العجز المالي الداخلي، انخفاض قيمة العملة.(عبد النبي إسماعيل الطوخي، 2003، ص ص 3-6)

وتتمثل الأسباب المؤدية إلى الأزمات المصرفية في: (نادية العقون، 2013، ص 16)

-تراخي سياسات الإقراض وعدم تلاؤم أصول وخصوم البنك: حيث يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم بين أصول وخصوم البنك، كنتيجة لعدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والآجلة في فترات تكون أسعار الفائدة في الخارج عالية وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية مما يغري المصارف المحلية بالافتراض من الخارج، وخير مثال على ذلك ما حدث في المكسيك، حيث لوحظ أن خلال الفترة التي سبقت حدوث الأزمة (1989-1994) حصل ارتفاع في نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي وقد صاحب ذلك نقص كبير في الاحتياطي من العملات الأجنبية مما خلق فجوة بين التزامات المكسيك من الخصوم السائلة والاحتياطي من النقد الأجنبي المقابل لتلك الخصوم واتسعت تلك الفجوة بشكل متسارع حيث زادت قيمة المعروض النقدي لتصل خمس مرات أكبر من

قيمة احتياطي النقد الأجنبي؛

-**تحرير مالي غير وقائي:** إن دخول بنوك أجنبية إلى السوق المالي يزيد الضغوط التنافسية على البنوك المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية تكون غير مهيأة لها، وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها البنك، وبدون الإعداد والتهيئة والرقابة اللازمة قبل التحرير المالي فإن البنوك قد لا تتوفر لها الموارد والخبرات اللازمة للتعامل مع هذه الأنشطة والمخاطر الجديدة، ولقد بينت الدراسات أن أغلب الأزمات المصرفية قد حدثت خلال السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرير المالي، كما كان لضعف نظم الرقابة والإشراف عن البيانات المالية في البيئات المالية الأكثر تحررا دورها في خلق المخاطر، عن طريق تشجيع المؤسسات المالية على القيام بأنشطة إقراضية غير حكيمة تتضمن درجات عالية من المخاطرة؛

-**تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:** حيث ساهم هذا في حدوث العديد من الأزمات المالية خاصة في الدول النامية، إذ وبدلا من الاعتماد على مؤشرات السوق في تخصيص الائتمان وتحديد سعر الفائدة، فإن الدولة كانت في كثير من الأحيان تفرض على البنوك منح قروض بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق وذلك على أساس المحسوبية، وهذا ما يعرض البنوك لمخاطر الإعسار المالي ويؤدي إلى عدم التوظيف الجيد للقروض ويعطل حركة النمو الاقتصادي؛

-**ضعف النظام المحاسبي والرقابي وانعدام الشفافية والإفصاح عن المعلومات:** يعتبر نقص الشفافية والإفصاح عن بيانات اقتصادية ومالية موثوق فيها سببا مباشرا للأزمات، ذلك أن أهم شروط حرية السوق ضمان الفرص المتكافئة فيها والقضاء على محاولات الغش والتلاعب، أن يوفر لجميع المتعاملين بصورة عامة والمستثمرين بصورة خاصة قدر كاف من المعلومات والبيانات المالية التي تساعده في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

-**الفساد الإداري والمحاسبي:** ترجع الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور مراجعي الحسابات وتأكيدهم على صحة البيانات المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية مختلفة عن الواقع والحقيقة؛ (محمد ياسين غادر، 2012، ص4)

-**عدم وجود نظام فعال لإدارة المخاطر:** إدارة المخاطر هي وسيلة إدارية توفر ركيزة ومنطلقا لحوكمة البنوك عن طريق طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه استثماراتهم معروفة من جانب ممثليهم ومجلس الإدارة، وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل ممنهج ومنتظم وإن إدارة المخاطر الفعالة تتعلق بمعرفة وتحمل جميع الأفراد داخل المنظمة لمسؤولياتهم.

ثانيا: الدور الأساسي للقطاع المصرفي في تعزيز الاستقرار المالي

يعتبر وجود نظام مصرفي سليم أحد الركائز الأساسية لسلامة النظام المالي ككل والقطاع الاقتصادي بصفة عامة، باعتباره أحد أهم الأجزاء في النظام المالي، كما يمثل الممول الأول للتنمية خاصة في اقتصاديات الدول التي لا تملك أسواق مالية متطورة مثل الدول النامية. إذ أنها المصدر الوحيد لتمويل غالبية المشروعات في هذه الدول وهي التي تقوم بتعبئة المدخرات وإعادة ضخها في الاقتصاد عن طريق الإقراض وتتوقف قدرة النظام المصرفي في مواجهة الأزمات على مدى قدرة الإجراءات والتدابير الاحترازية الموضوعة من قبل السلطات النقدية للوقاية من الأزمات وعلى مدى قدرتها على التدخل للحد والتقليل من الخسائر وتدهور الأصول.

لذا فإن الفهم الصحيح للمخاطر المصرفية، والتقويم الذاتي لها وإجراءات الرقابة عليها اصبحت تمثل خط الدفاع الأول في حماية حقوق المودعين والدائنين والمساهمين على حد سواء كما وأنها قد أصبحت من الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي.

1. مخاطر النظام المصرفي

المخاطر المصرفية هي كل ما يتعرض له المصرف ويؤدي إلى نتائج سالبة في أدائه، وقد تنعكس هذه النتائج في شكل خسائر مباشرة في ربحية المصرف أو راس ماله أو بصورة غير مباشرة وتتمثل في فرض قيود على المصرف تحد من مقدرته على تحقيق أهدافه بالصورة المطلوبة، وتنقسم المخاطر التي يتعرض لها المصرف إلى نوعين رئيسيين هما: المخاطر المالية ومخاطر العمليات (التشغيل).

1.1. المخاطر المالية: تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمصارف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل مسيري المصارف وفقا لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات

والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى، وتحقق المصارف عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة. (سامي إبراهيم السويلم، 2007، ص ص 61-63)

ومن أهم أنواع المخاطر المالية:

1.1.1. مخاطر الإئتمان: وهي من المخاطر التقليدية الناجمة عن عجز أحد أطراف أداة مالية عن الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد طرف آخر لخسارة مالية.

إن عملية الإقراض تكتنفها أخطار متعددة، وتتفاوت هذه الأخطار تبعا لكل عملية، ومن ثم يجب على المصرف المقرض أن يحاول كل ما في وسعه منع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقة واقعة لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يرجوه، وقد تقود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال المقرضة أيضا، لذا فإن المصرف المقرض يقدر خطر منح أحد الأفراد قرضا.

1.1.2. مخاطر السوق: هي تعرض المصرف لخسارة نتيجة لتغيرات في أسعار أدوات حقوق الملكية ومخاطر أسعار السلع، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر العملات إضافة إلى مختلف الأدوات المشتقة.(طارق عبد العال حماد، 2005، ص ص 667-668)

1.1.3. مخطر سعر الفائدة: الفائدة هي أجرة النقد أو الجزاء الذي يدفعه المقترض تعويضا عن استخدام أموال المقترض أو المبلغ الذي يتلقاه عون اقتصادي عن إيداع أمواله في مؤسسة مصرفية أو تمويل أو توظيف، والمخاطر من جراء معدل الفائدة تنجم عن تغيرات غير ملائمة في أسعارها.(بن ناصر فاطمة، 2009، ص 58)

1.1.4. مخاطر الصرف: تعرف مخاطر الصرف بأنها مخاطر الدفع المتزايدة أو الايرادات المتناقصة الناتجة عن استعمال العملة المختلفة عن استعمال العملة المختلفة عن العملة المحلية.

1.1.5. مخاطر المشتقات المالية: تعرف المشتقات المالية بأنها عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد)، والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسع والعملات الأجنبية...إلخ، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع

العقد.(الصديق طلحة محمد رحمة، 2006، ص 171)

1.1.6. مخاطر رأس المال: يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال **لامتصاص** الخسائر التي يمكن أن تحدث وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين ولهذا تهتم المصارف المركزية بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف حيث يعتبر ضمانا لحقوق المودعين والدائنين.(عبد الرزاق خليل، بوعبدلي أحلام، 2004، ص 104.)

1.1.7. مخاطر السيولة: تعتمد تسيير السيولة في قدرة المصرف على المواءمة بين التدفقات النقدية لداخلة والخارجة، وتتشكل مخاطر السيولة في المصرف في عدم القدرة على توظيفه للأموال بشكل مناسب أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر.(الصديق طلحة محمد رحمة، 2006، ص 171)

1.1.8. مخطر الملاءة المصرفية: تعرف الملاءة المصرفية بالرصيد الصافي للمصرف بمعنى الفرق بين قيمة استعمالاته و التزاماته، فنقول أن المصرف له ملاءة مالية في حالة تفوق استعمالاته (موارده) على التزاماته، كما يعرف مخطر ملاءة المصرف باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية للأصول بالمصرف إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزاماته، وهذا يعني أنه اضطر إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته، وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين، ويعتبر مخطر الملاءة المالية نتيجة لمختلف المخاطر التي تتعرض إليها المصارف، بما في ذلك مخاطر القروض التي تنجم عن فشل المصرف في استرداد أمواله، ومخاطر الفائدة التي تجعل تكلفة موارده أكبر من عوائده و إستخداماته، بالإضافة إلى مخاطر الصرف و السيولة التي تؤثر على رأسمال المصرف واحتياطياته.(بريش عبد القادر، 2006، ص 209)

1.1.9. مخاطر أخرى: نظرا لتعامل المصرف مع الأنشطة الدولية فغالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر البلد و التي تنتج عن اتخاذ بلد المقترض قرار بعدم تسديد القرض أو عدم تزويد المقترض بالعملة الصعبة التي يحتاجها لتسديد قرضه لبلده المعني، فخطر البلد هو ذلك الخطر المرتبط بتوقف المقترض المقيم في بلد آخر عن التسديد، وهذا نتيجة تعرض بلده للحرب مثلا، أو لكارثة طبيعية، أو أي ظروف إقتصادية

أخرى.(عبد الرزاق خليل، بوعبدلي أحلام، 2004، ص104)

2. مخاطر العمليات (التشغيل)

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر التعرض لخسائر نتيجة لتعطل الأنظمة أو الخطأ البشري أو الغش أو الأحداث الخارجية، عند فشل ضوابط الرقابة في الأداء، و يمكن أن تؤدي مخاطر التشغيل إلى الضرر بالسمعة أو تداعيات قانونية وتنظيمية أو تكبد خسارة مالية.

ومن العوامل التي تؤدي إلى مخاطر العمليات و تزيد من حدتها (بن الناصر فاطمة، 2009، ص 61):

- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات و بالتالي احلال الآلة في الأنظمة محل الجهد البشري؛
- تطور التجارة الإلكترونية و استخدام شبكات اتصال إلكترونية لتأدية خدمات مصرفية تقليدية أو مبتكرة لفئة من الزبائن يعد أحد المنافذ للتعرض إلى مخاطر العمليات؛
- الاستثمار في خدمات بنكية جديدة أو محسنة يفرض مبالغ هامة لتغذية وصيانة الأنظمة خصوصا الرقابة الداخلية.

وتشمل مخاطر العمليات ما يلي:

2.1.1. الاحتيال المالي (الاختلاس): تعتبر الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعا بين الموظفين، وتمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك نتيجة حالات الاختلاس من الأموال المودعة بالبنوك أو الشيكات السياحية من الفروع و أجهزة الصرف الآلي. وتكون عملية استعادة تلك الخسائر من الأمور المعقدة والصعبة، وفي بعض الأحيان تكون مستحيلة فيستدعي ذلك ضرورة تصميم برامج الكشف عن حالات الاختلاس ووضع إجراءات تكون أكثر فعالية لتقليل احتمال حدوثها، بحيث تكون كلفة هذه الاجراءات لا تزيد بأي حال من الأحوال عن تكلفة محاولة استعادة المبلغ المختلسة و/ أو الخسائر المحققة نتيجة عمليات الاختلاس.

2.1.2. التزوير: إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات

الاعتماد، أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتماد، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة لعدم قدرة الموظفين العاملين في البنوك على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها.

2.1.3. تزييف العملات: إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات.

2.1.4. السرقة والسطو: إن زيادة استخدام معايير السلامة الأمنية لدى البنوك أدى إلى تخفيض حالات السرقة السطو.

2.1.5. الجرائم الالكترونية: تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا و تتمثل في المجالات الرئيسية أجهزة الصرف الآلي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين، تبادل البيانات آليا، عمليات الاختلاس الخارجي.

3. مظاهر عدم الاستقرار المصرفي (المؤشرات التي تسبق حدوث أزمة مصرفية):

تعرف الأزمة المصرفية بحلقة من الذعر المصرفي أو الإفلاس المصرفي الخطير، الذي يمكن أن يسبب أزمة اقتصادية عن طريق عرقلته لآليات التمويل ونظام الدفع، وكنتيجة لتدهور ميزانية المصرف تضطر هذه الأخيرة إلى تخفيض حجم القروض الممنوحة إلى المؤسسات بما فيها المؤسسات الجيدة، مما يوقع الاقتصاد في أزمة ائتمان والتي قد تؤدي بدورها إلى أزمة مديونية عدما تنخفض إنتاجية المؤسسات مما يوقفها عن تسديد مديونيتها.(Ben Abdellah Mohamed et Diallo Kalidou, 2004, p4)

ويعتبر تحديد الأزمات المصرفية من حيث فترة حدوثها وشدة اتساع رقعتها أمرا أصعب من تحديد الأزمات الأخرى وذلك لطبيعة الأزمة المصرفية وعدم توفر البيانات.

وهناك العديد من المؤشرات التي تدل على قرب حدوث أزمة مصرفية:

- **الذعر المصرفي:** عندما يعرف الجمهور أن أحد البنوك أو بعضها في أزمة،
- يسارع إلى سحب ودائعه من المصارف سواء السليمة أو المصابة، فتقل احتياطيات المصارف مما يتسبب في أزمة سيولة.

- **ارتفاع الديون المتعثرة:** حيث يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هاما في رصد الأزمات المصرفية، حيث يجب أن لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة 5-10 % من إجمالي القروض المصرفية وإذا تجاوزت هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم كفاءة الأداء المصرفي. (مجيب حسن محمد، ص3)
- امتناع المصارف عن الاقراض خوفا على ضياع تلك القروض، نتيجة غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة.
- **الفشل المصرفي:** فالمصرف يفشل عندما تكون القيمة السوقية لأصوله اقل من القيمة السوقية لالتزاماته، ويحدث ذلك نتيجة الاندفاع في الإقراض عالي المخاطر، والاستثمار في أصول متقلبة في قيمتها السوقية، وارتفاع حجم القروض المعدومة، واندفاع الجمهور لسحب ودائعه.

ثالثا: المقومات اللازمة للتنبؤ بالأزمات المصرفية في ظل حوكمة البنوك

واجهت العديد من الدول في العقود الأخيرة سلسلة من الأزمات الاقتصادية، وكان أشدها تأثيرا الأزمة المصرفية التي ضربت شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1997-1999، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية خلال سنة 2002، وما يشهده العالم حاليا من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي طالت معظم دول العالم، وبما أن الأسواق المالية والمصرفية مترابطة بخاصة في ظل العولمة، فإن هذه الأزمات سرعان ما ينتقل تأثيرها من منطقة اقتصادية إلى أخرى بسرعة كبيرة، وقد أرجع المختصون سبب الأزمات المصرفية إلى تضافر العديد من العوامل تتمثل في ضعف الانضباط الائتماني والتراخي في شروط منح الائتمان والإفراط في إصدار المنتجات المبتكرة والمهيكلة ذات المخاطر العالية، وزيادات معدلات الرفع المالي، مع ضعف الدور الإشرافي للأجهزة التنظيمية والرقابية، وضعف في إدارة المخاطر ومعايير الحوكمة لدى المؤسسات المالية.(صباح خالد الحمد الصباح، الموقع http://www.mofa.gov.kw/index.php/----56/2200-2010-12-15-09-26-06

تعتبر نظم الإنذار المبكر الأداة الدائمة والمستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرارات وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية ومصرفية، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من

سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات وتساعد نظم الإنذار المبكر عموما فيما يلي: (عبد النبي إسماعيل الطخي، 2003، ص6)

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص؛
- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل البنوك التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛
- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

1. الدور الرقابي للبنك المركزي:

يعتبر مفهوم الاستقرار المالي من المفاهيم الحديثة التي صاحبت بروز وتنامي ظاهرة العولمة في القطاع المالي والمصرفي، وتلعب البنوك المركزية دورا أساسيا في تحقيق هذا الاستقرار من خلال اعتماد سياسة فعالة لإدارة المخاطر على شكلين أساسيين:

- **الشكل الخارجي:** عن طريق التنظيم الاحترازي وفرض تطبيق مجموعة من القواعد الاحترازية ذات العلاقة بالتسيير المصرفي للبنوك المتعارف عليها على غرار معدل السيولة، معدل تقسيم المخاطر، معدل تغطية المخاطر، معدل الأموال الذاتية، المصادر الدائمة ومعدلات الصرف.
- **الشكل الداخلي:** فرض تطبيق وإتباع الرقابة الداخلية ونظم التسيير والإدارة السليمة وفق مفاهيم الحوكمة على البنوك والمؤسسات المالية.

2. دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر للتنبؤ بالأزمات المالية:

يلعب التدقيق الداخلي دور أساسي في عملية التقييم من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، لتقديم تأكيد للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر تم بالشكل الصحيح، ويقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة ودوره في التخلص من المخاطر المحتملة من خلال المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر

ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط وإستراتيجيات و أهداف البنك، ويقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي أتبع للتعامل معها.

وقد بين معهد المدققين الداخليين الأمريكي الدور الرئيسي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر في البنوك وذلك من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فاعلية عملية إدارة المخاطر، وقد أظهرت الدراسات أن أعضاء مجالس الإدارات المختلفة والمدققين الداخليين يتفقون على أن الدور الأساسي للتدقيق الداخلي يتمثل في أمرين أساسيين هما:

- تقديم تأكيد موضوعي بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بالشكل الملائم والصحيح؛
- تقديم تأكيد بأن إطار إدارة الخدمة والرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية. (The Institute of Internal Auditors,2009, p3.)

كما تم تحديد الوظائف الأساسية التي هي من اختصاصات التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر، والوظائف التي ليست من اختصاصه في هذه العملية لأنها تؤثر على موضوعيته واستقلاليته. (The Institute of Internal Auditors, 2009, pp 1-2)

وأكد معهد المدققين الداخليين على أن إدارة البنك هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر كتحملها وتجنبها، وينحصر دور التدقيق الداخلي في تقديم المساعدة والمشاركة بآرائه في قرارات الإدارة المتعلقة بعملية إدارة المخاطر وليس اتخاذ القرارات بالنيابة عنها.

3. دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: تعتبر المراجعة الداخلية أحد أهم وسائل الرقابة الداخلية ويمكن تعريفها : المراجعة الداخلية هي نشاط استشاري موضوعي ومستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمل المؤسسة فهو يساعد المؤسسة علي تحقيق أهدافها من خلال تقديمه لمدخل كفء ومنهجي لتقييم وتحسين فاعلية ادارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة، وتتمثل مهام وظيفة المراجعة الداخلية في: (محمد نابغ، الموقع: http://www.gn4me.com/alalamalyoum/print.jsp?art_id=585832)

- التأكد من أن الإدارة العليا في البنك تقيم نظاما كافيا وفعالا للرقابة الداخلية ونظاما لتقييم المخاطر المختلفة لأوجه النشاط داخل البنك ونظام لربط هذه

المخاطر وكذلك طرق مناسبة لمتابعة الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للسياسات الداخلية؛

- المراجعة الداخلية هي جزء من عملية المتابعة المستمرة لنظام البنك في الرقابة الداخلية ولإجراءات تقيم رأس المال حيث إن المراجعة الداخلية تقوم بالتقييم المستقل للسياسات والإجراءات الموضوعة ومدي الالتزام بها ومن ثم فإن المراجعة الداخلية تساعد مجلس الادارة والإدارة العليا في القيام بمسئولياتها بكفاءة وفاعلية؛
- ينبغي أن يشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية كل نشاط وكل وحدة أو إدارة داخل البنك، ولا ينبغي استبعاد أي نشاط أيا كان من المراجعة والفحص بواسطة إدارة المراجعة؛
- يستلزم عمل المراجعة الداخلية رسم خطة للمراجعة لفحص وتقييم المعلومات المتوافرة وإيصال النتائج ومتابعة التوصيات وعلي مسئول إدارة المراجعة الداخلية بالبنك تحضير الخطة التي تتضمن كل المهام المطلوب تنفيذها.

على رئيس إدارة المراجعة الداخلية بالبنك التأكد من أن الإدارة تلتزم بالمعايير والمبادئ السليمة للمراجعة الداخلية كتلك التي يضعها معهد المراجعة الداخلية lnstitute of lnternationl Auditing ،المعايير الدولية لممارسة مهنة المراجعة الداخلية International Standards for Professional Practice of Internal Auditing.

4. **دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر:** تقوم لجان المراجعة بالتأكد من وجود بيئة رقابية داخلية فعالة، أحد عناصرها وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية ذات جودة مرتفعة مع توافر نظام معلومات رسمي سليم يضمن وجود التقارير المالية وغير المالية المعدة سواء للنشر العام أو الاستخدام الداخلي، كما أن وجود لجنة مراجعة يؤدي إلى تدعيم المركز الاقتصادي من خلال تزويد باقي أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الملائمة والكافية لتحسين قرارات المجلس في إدارة شؤون البنك. (مجدي محمد سامي، 2009)
5. **دور المراجعة الخارجية في إدارة المخاطر:** نظرا لوجود تعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين، يبرز دور المراجعة الخارجية كأداة للرقابة وتخفيض هذا

التعارض، ولزيادة فعالية المراجعة الداخلية يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- الالتزام بمعايير المراجعة الدولية؛
- الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي؛
- وجود نظام للرقابة على جودة أداء المراجعة الخارجية؛
- اعتماد المراجع على كل من نظم دعم القرار ونظم الخبرة لما لها من دور كبير في ترشيد أداء المراجع الخارجي وذلك من خلال التغلب على مشكلة التخصص وتقسيم العمل والسرعة في إنجاز مهام المراجعة وترشيد الحكم المهني والتقدير الشخصي.

النتائج والاقتراحات:

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- يعتبر تعزيز الحوكمة في البنوك أمرا ضروريا باتجاه تدعيم مكانة البنوك في الاقتصاد، ومواجهة أشد الأزمات بأقل الخسائر خصوصا في ظل ما يمر به الاقتصاد العالمي حاليا من أزمات مالية والتي كانت أهم أسبابها حسب الخبراء غياب الشفافية وعدم تطبيق ضوابط ومعايير الحوكمة؛
- نجاح الحوكمة في البنوك لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن بمدى تطبيقها بشكل سليم الأمر الذي يعتمد على مدى تشدد البنك المركزي في الرقابة، فضلا عن نجاح إدارة البنك نفسه في التطبيق، وتنطوي الحوكمة على تحديد العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين واللجان المشكلة بحيث يتم تقسيم المهام وتوزيع المسؤوليات والفصل بين السلطات؛
- تعزيز الحوكمة في البنوك يؤدي إلى الإنذار المسبق للمخاطر والأزمات، مما يتيح التصدي والاستعداد لهذا الوضع؛
- الحوكمة في البنوك تضاعف من قدرة البنوك على منح التمويلات، حيث أن الجهات المقترضة ستتعامل مع البنك بشكل أكثر شفافية ومن ثم ستنخفض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك، فضلا على أن البنك سيكون أكثر دقة في دراسة حالات المقترضين ومن ثم يحد ذلك من التعثر الذي يؤثر بالتبعية على أرباح البنك.

أما فيما يخص الاقتراحات نوجزها في النقاط التالية:

- حرص البنك المركزي على تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة بما يتماشى مع قرارات كل بنك على استيعاب المخاطر مع إخطار البنك المركزي في حالة تعذر تحقيق ذلك مفسرا بالمبررات؛
- ضمان توافر مراقبة ملائمة لأنشطة البنك بواسطة الإدارة العليا، وضرورة تفعيل دور وظيفة كلا من لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في عملية إدارة المخاطر في البنوك لتساعدها في التنبؤ بالأزمات المالية؛
- إن نقص الخبرات هو أكبر المشكلات التي ستواجه البنوك عند تطبيق الحوكمة نتيجة عدم توافر الخبرات القادرة على إحلال نظام جيد خصوصا في البنوك المحلية حيث يلزم أن يكون في نفس الكفاءة، مما يستوجب على البنوك تقديم دورات تدريبية لتأهيل موظفيها.

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. أحمد على خضر، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط1، 2012.
2. بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006.
3. بن ناصر فاطمة، **تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية**، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
4. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسن راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، ط1، عمان، الأردن، 2011.
5. سامي إبراهيم السويلم، **التحوط في التمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2007.
6. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005.
7. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف-الواقع والتطبيقات العملية-** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
8. صباح خالد الحمد الصباح، **الأزمة المالية العالمية والقطاع المصرفي الكويتي**، المؤتمر

الدولي الرابع لكلية العلوم الإدارية، الموقع http://www.mofa.gov.kw/index.php/----56/2200-2010-12-15-09-26-06 تاريخ الإطلاع: 2014/08/23.

9. الصديق طلحة محمد رحمة، **التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل**، الطبعة الأولى، فهرس المكتبة الوطنية، السودان، 2006.
10. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفهوم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، 2005.
11. عبد الرزاق خليل، بوعبدلي أحلام، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة** ، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، 14 و15 ديسمبر 2004.
12. عبد النبي إسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2003.
13. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
14. مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرفية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، الإسكندرية، 2009.
15. مجيب حسن محمد، **تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية**، الموقع: http://cbl.gov.ly/pdf/04obK1uIE41EL5E7E4e.pdf، تاريخ الاطلاع 2015/04/10.
16. محمد زيدان، **أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 09، 2009.
17. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
18. محمد نابغ، **بازل وفن المراجعة الداخلية للبنوك، ادارة بنك الشركة المصرفية العربية الدولية**،الموقع:

، http://www.gn4me.com/alalamalyoum/print.jsp?art_id=585832
تاريخ الإطلاع: 2014/08/23.

19. محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الدولي : عولمة الإدارة في عصر المعرفة، لبنان، 15-17 ديسمبر2012.
20. نادية العقون، **العولمة الإقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013.
21. هالة السعيد، **الحوكمة في البنوك العامة**، منشورات المعهد المصرفي، القاهرة، 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for enhancing corporate governance**, Bank for International Settlements, october 2010, available on www.bis.org.
2. Ben Abdellah Mohamed et Diallo Kalidou, **incidence des crises financières; une analyse empirique a partir des pays émergents**, journées de recherche sur les crises financiers internationales, université d'Orléans, France, 6-7 mai 2004.
3. Frédéric Georgel, **IT Gouvernance (management stratégique d'un systéme d'information)**, 2 eme edition, DUNOD, Paris, 2006.
4. J-M. ROUSSEAU, T.BLAYAC, N.OULMANE, **Introduction à la théorie de l'assurance**, édition DUNOD, Paris 2001.
5. Sebastian Molineus, **international and MENA wide trends and developments in bank and corporate governance**, the institute of banking-IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007.
6. The Institute of Internal Auditors, **The Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Management**, January 2009.